



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية



استراتيجية شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ٢٠٢٠ - ٢٠٢٣

● من نحن؟

الرسالة:

- شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية شبكة مدنية ديمقراطية مستقلة تأسست عام ١٩٩٧ بهدف تقوية المجتمع المدني وتمكينه وتعزيز قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتنمية المستدامة في البلدان العربية، بما ينسجم مع الشريعة الدولية لحقوق الإنسان وحرية الفرد وكرامته واحترام التعددية والتوزيع العادل للثروة والمحافظة على التراث الحضاري والثقافي في المنطقة وتحقيق الأولويات التنموية للمجتمعات المحلية». وتتكون الشبكة من تسعة شبكات وطنية و ٢٣ منظمة غير حكومية تعمل في ١٢ دولة عربية. وينتظم عمل الشبكة وفق ثلاثة محاور رئيسية وهي:
- دعم قدرات ودور منظمات المجتمع المدني في عمليات المدافعة والضغط في مجال صناعة السياسة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية،
- تعزيز المساحات المتاحة لمشاركة منظمات المجتمع المدني في صناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية،
- تعزيز وتطوير المواد المعرفية المتاحة في المنطقة العربية والمتعلقة بدور المجتمع المدني.

التوجهات البرامجية:

- وتركز برامج الشبكة على الضغط والمدافعة في المجالات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية. وتعمل الشبكة في ثلاثة مجالات اساسية:
- السياسات التنموية في المنطقة العربية،
 - الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة ودور المنظمات الدولية والاقليمية في هذا المجال،
 - السياسات الاقتصادية والتجارية واثارها الاقتصادية والاجتماعية.
- أما على المستوى الافقي، فتتناول الشبكة قضايا الأمن والسلم في المنطقة العربية، وتعمل الشبكة على الضغط باتجاه اصلاحات اقتصادية واجتماعية فاعلية مبنية على مفاهيم التنمية المستدامة، العدالة الجندرية، والمقاربات الحقوقية.



المبادئ الحاكمة

القسم الأول: خلفية عامة

1. السياق

تأتي استراتيجية (٢٠٢٠-٢٠٢٣) لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية (الشبكة) في ظل أوضاع قلقه وغير مستقرة في كامل المنطقة منذ اندلاع الربيع العربي. وتتواصل هذه الاستراتيجية مع استراتيجيات الشبكة السابقة والتي سعت من خلالها إلى الاستجابة والتفاعل مع متغيرات الواقع وما يفرضه من تحديات سواء فيما يتعلق بالتحول الديمقراطي أو على صعيد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لبلدان المنطقة. ففي استراتيجية ٢٠١٣-٢٠١٥ والتي تم إعدادها إبان زخم الربيع العربي ومراحلها الأولى كانت اللغة متفائلة بعض الشيء، وكانت محكومة بفرضية الانتقال الديمقراطي ومتطلباته. ولكن هذه اللغة اختلفت في استراتيجية ٢٠١٦-٢٠١٨، فلم تكن بنفس القدر من التفاؤل حيث أشارت إلى صعوبات وتحديات التحول الديمقراطي بعد سقوط عدد من الأنظمة القمعية بوقت قصير، فقد انتكست الأوضاع في مصر بالعودة إلى الحكم العسكري، وهوت سوريا في حرب أهلية في ظل تدخلات خارجية من أطراف عدة، وأضحت الدولة في اليمن وليبيا دولة فاشلة مع تفشي العنف والكوارث الإنسانية، ولم يكن هناك سوى تونس حيث يمكن إدعاء النجاح النسبي في مسار الانتقال نحو الديمقراطية. وأقرت الاستراتيجية، بشكل عام، بأن متطلبات تفعيل الديمقراطية إما هشة أو غير موجودة.

ولا شك أن التطورات اللاحقة هي امتدادات لأوضاع تتراجع فيها المؤشرات التنموية ومؤشرات حقوق الإنسان، والتدهور الإنساني في بعض الدول بسبب النزاعات والحروب. فالأوضاع ساءت بشكل درامي في اليمن، ومستقبل سوريا وليبيا مازال غامضاً، ومازالت الحقوق والحريات في مصر متريدة، وحتى الأوضاع في تونس تواجه صعوبات سياسية واجتماعية. كما أن ترددي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بلدان أخرى أدى إلى حراك جماهيري كما هو الحال في الأردن والمغرب، ويشهد الجزائر والسودان تحولات كبرى ويمران بمرحلة حرجة من أجل الانتقال الديمقراطي. وبالتالي فرغم تشابه جذور المشكلات في المنطقة بشكل عام، إلا أن لكل بلد خصوصيته من حيث المشكلات التي يواجهها وتداعيتها، فثمة بلدان تمزقها الصراعات والحروب، وأخرى تعاني من انتكاسات في الحقوق والحريات، وثالثة تشهد انتفاضات ورفض شعبي لنظم الحكم والسياسات الاقتصادية والاجتماعية ونضالات متواصلة من أجل الانتقال الديمقراطي، ورابعة مصابة بحالة من الركود السياسي والاجتماعي، وحتى البلدان التي شهدت تقدماً في مرحلة ما بعد الربيع العربي، وتحديداً تونس، ثمة مؤشرات على تراجع، خاصة على الصعيد الاقتصادي-الاجتماعي، تسترعي الانتباه.

وقد أولت الشبكة خلال السنوات الماضية، من خلال الأعضاء والشركاء والخبراء، اهتماماً كبيراً بتحليل السياق ومواكبة التغيرات. ومن جملة الفعاليات التي نظمتها الشبكة مؤخراً، يمكن استخلاص بعض جوانب السياق الحالي:

- أزالنا مشكلة المجتمعات العربية تتمثل في ظاهري اللامساواة وتمركز رأس المال من ناحية، وهيمنة الاستبداد من ناحية أخرى. مع التأكيد على أن مشكلات المنطقة ليست منفصلة عن النظام العالمي الذي يتسم بدوره بهيمنة رأس المال المالي، وتغليب مصالح الشركات على حساب مصالح الشعوب، وتنامي دور المؤسسات المالية الدولية والإقليمية وما يستتبع ذلك من خصخصة التنمية وتفريغ المسارات التنموية من المضمون الاجتماعي.
 - الصعود المتواتر لليمين المتطرف، والأصوليات الدينية والسياسية، وسيادة النزعة الشعبوية، وتفاقم النزاعات المسلحة، وتفشي خطاب الكراهية.
 - التحولات في النظام العالمي والتي تفاقم من الصراعات والأزمات مع الصعود الملحوظ لاعبين جدد (روسيا والصين)، وتنامي الدور التركي والإيراني والخليجي، مما أدى إلى نشوب نزعات من أجل الهيمنة، واشتعال الحروب التجارية، وظهور حالة استقطاب خطير في المنطقة العربية.
 - التراجع المتواصل لمؤشرات الديمقراطية وحقوق الإنسان في معظم بلدان المنطقة نتيجة انحسار وزن حقوق الإنسان في العلاقات الدولية والتقليص المتعمد لميزانية الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. وهو ما أدى إلى خلق بيئة مؤاتية لتنامي أمط الحكم الاستبدادي، بشكل متواتر، ومن ثم تقليص فرص المشاركة والمساءلة، وتراجع الحريات، وتردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.
 - تقلص بيئة المجتمع المدني في معظم البلدان العربية وتقويض الكثير من الكيانات التي لعبت أدواراً ريادية خلال العقدين الماضيين. وتأتي هذه الهجمة على الفضاء المدني في بعض البلدان مصحوبة بانتهاكات عديدة تستهدف تهميش المجتمع المدني وإقصائه، والتعدي السافر على النشاط والمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان.
 - تفاقم ظواهر لم تعدها بلدان المنطقة تمثل هذه القدر من القسوة والاتساع وفي مقدمتها الكوارث والمآسي الإنسانية الناجمة عن النزاعات والحروب وتردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.
 - الاحتلال الإسرائيلي المستمر للأراضي الفلسطينية والاختلال في موازين القوى مما يعيق المسارات السياسية ويخفف من إمكانية الوصول إلى الحلول.
 - حركة اللجوء والنزوح نتيجة النزاعات والصراعات المسلحة حيث ان المنطقة أصبحت تحتوي أكثر من نصف المهاجرين في العالم.
- ومع ذلك، فإن هذه الأوضاع لم تمنع القوى المدينة من مواصلة الجهود في ظل ظروف صعبة من أجل المطالبة بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية. كما أن أصوات الشباب وجدت في وسائل التواصل متنفساً لتعلن رفضها ونقدتها لكافة أشكال الاستبداد والظلم الاجتماعي وإبداء الرأي وكذا التضامن في العديد من القضايا الاجتماعية والحقوقية. وهذه المنحى الإيجابي وإن كان يفتقر إلى التنظيم والتأطير المؤسسي، إلا أنه يعطى مؤشرات قوية على أن استمرار الأوضاع على هذه الشاكلة لم يعيد ممكناً، فالمنطقة غير مستقرة، والرغبة في التغيير والمطالبة بالحقوق والحريات تزداد بشكل متواتر.

٢. مهام الشبكة

وفي سبيل تحقيق أهدافها اعتمدت الشبكة منهجية عمل تركز على مجموعة من الآليات يأتي في مقدمتها المناصرة بهدف التأثير في السياسات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الدولي والإقليمي ومن ثم الوطني. ويدعم هذا الدور الرئيسي دوران آخرا ن وهما: إنتاج المعرفة من خلال الرصد والبحوث والفعاليات الفكرية ومنصات الحوار، وتطوير القدرات من خلال التدريب والتواصل والتفاعل الميداني.

وتحرص الشبكة في هذا السياق على تفعيل مشاركة الأعضاء والشركاء على مستوى اتخاذ القرار من خلال المكتب التنسيقي والجمعية العمومية للشبكة ولقاءات الخبراء، ولكن كذلك من خلال المشاركة في الأنشطة التي يتم تنظيمها في إطار برامج الشبكة. ويسهم بعض الأعضاء مباشرة في عمليات إنتاج المعرفة ومراجعة المنتجات المعرفية، وفي أنشطة بناء القدرات، وأولا وقبل كل في المهمة الرئيسية للشبكة في مجال المناصرة.

على مدى عقدين من الزمان استطاعت الشبكة أن تعزز وجودها على الساحة الإقليمية والدولية، وتحتل موقعا رياديا في مجال الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ووفق معظم التقديرات فإن الشبكة تشكل قيمة مضافة على أكثر من مستوى، فمن ناحية أولى تميزت الشبكة بالتصدي لقضايا هامة وغير تقليدية في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والعدالة الاجتماعية بشكل عام، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والعلاقة بين الشمال والجنوب؛ ومن ناحية ثانية استطاعت الشبكة تطوير شبكة من العلاقات الدولية من خلال التنسيق والعمل المشترك وأنشطة المناصرة، وهكذا فقد تمكنت من مد جسور تواصل فيما بين منظمات المجتمع المدني في البلدان العربية وأطراف دولية وعالم ثالثة؛ ومن ناحية ثالثة، تشكل منتجات الشبكة على المستوى المعرفي قيمة مضافة للمعنيين بالعدالة الاجتماعية وقضايا التنمية حيث تواكب، من خلال الرصد والحوارات والعمل البحثي، تأثيرات السياسات المتبعة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لمواطني البلدان العربية.

وبشكل عام ارتكزت الاستراتيجيات السابقة على ثلاثة مبادئ حاكمية تشكل الأطر المرجعية، وثلاث مجالات عمل أساسية تشكل الأطر العملية للبرامج والمشاريع. فمن ناحية أولى، اعتمدت الشبكة مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة كمبادئ حاكمية وأطر مرجعية، ومن ناحية ثانية، إرتكزت برامج ومشاريع الشبكة في مجال المناصرة وتطوير القدرات وإنتاج المعرفة على ثلاثة مجالات عمل أساسية وهي: السياسات الاقتصادية والتنموية، وسياسات التحرير الاقتصادي والتجاري وآثارها الاجتماعية والاقتصادية، وأجندات الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي ودور المنظمات الدولية والإقليمية. ويشمل ذلك الاتفاقيات التجارية بين الشمال والجنوب، وسياسات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية تجاه بلدان المنطقة، وسياسات البنك وصندوق النقد الدوليين. وقد أخذت الشبكة على عاتقها مهمة طموحة وهي تقديم نموذج تنموي بديل وتعزيز قدرات المجتمع المدني والفاعلين التنمويين من أجل تحقيق هذا الهدف الرئيس.

وفي هذا السياق تعددت وتنوعت اهتمامات وأنشطة وتدخّلات الشبكة على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية. فقد أولت الشبكة اهتماما كبيرا بالمسارات التنموية الدولية، فساهمت في دعم قدرات منظمات المجتمع المدني وتنسيق الجهود من أجل الانخراط في أهداف الألفية ومن بعدها أهداف التنمية المستدامة (أجندة ٢٠٣٠)، ومسار فعالية المساعدات والتي تواصلت تحت مسمى فعالية التنمية. فضلا عن ذلك نشطت الشبكة بالتعاون مع أعضائها في التفاعل مع الآليات الدولية وخاصة آليات الأمم المتحدة والمراجعة الدورية الشاملة على وجه الخصوص (UPR). كما أولت اهتماما بالآليات الإقليمية سواء ذات الصلة بجامعة الدول العربية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا).

٣. القضايا والموضوعات

في ضوء استراتيجية ٢٠١٦-٢٠١٨ بلورت الشبكة اتجاهات التدخل في ثلاثة قضايا كبرى رئيسية يتضمن كل منها موضوعات محددة تركز في مجملها على ضرورات إصلاح المسارات التنموية في مجال السياسات التنموية، وعقلنة وتفعيل أدوار الفاعلين التنمويين. وهذه القضايا والموضوعات هي:

أ. سياسات الاقتصاد الكلي

في هذا الصدد، أولت الشبكة اهتماما بسياسات التجارة والاستثمار ثنائية ومتعددة الأطراف. وجاء اهتمام الشبكة بهذا الموضوع متسقا مع رؤيتها للأثار السلبية للتوجهات الليبرالية التي تخضع لها هذه السياسات. فقد أثبتت هذه التوجهات على مدار عقود من الزمان تعارضها الواضح مع حق الشعوب في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، فقد ارتبطت هذه التوجهات بسياسات للأفقار والتهميش بدلا من أن تسهم في تعزيز السياسات التنموية، حيث أنها تصب في صالح الشركات الكبرى، ورأس المال المالي، والنخب المستفيدة بحكم تملكها مواقع صنع القرار. وبالمثل فإن موضوع السياسات المالية حظيت كذلك باهتمام الشبكة خلال المرحلة الماضية وتشمل المساعدات والديون، وقد انخرطت الشبكة في الجهود الدولية والمحلية الهادفة إلى تحقيق فعالية المساعدات من أجل التنمية، ومواجهة الآثار السلبية للديون على مقدرات الشعوب وحققها في التنمية.

ب. سياسات التوزيع

وعلى المستويات المحلية ركزت الشبكة على موضوعات حاكمة لسياسات التوزيع في علاقتها بالتنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وهي: النظم الضريبية، وسياسات الحماية الاجتماعية، والاقتصاد غير المنظم. فبينما يخص النظم الضريبية تنطلق الشبكة من ضرورة تصحيح الاختلالات التي تعانيها هذه النظم جراء اتباع سياسات ضريبية لا تخدم المصالح التنموية وتفرض الأعباء على جمهور المواطنين لصالح النخب وأصحاب رؤوس الأموال، وبالتالي فهي تؤثر سلبا على فرص التنمية وتحرم المواطنين من الحقوق والخدمات التي من المفترض تكون النظم الضريبية أداة الدول من أجل الوفاء بها. ومن ثم فقد وضعت الشبكة هدف تحقيق العدالة الضريبية ضمن أولوياتها. ويرتبط بذلك اهتمام الشبكة بسياسات الحماية الاجتماعية، وتحدد الشبكة الخلل في هذا الصدد في إخفاق معظم الدول في الالتزام بمتطلبات الحماية الاجتماعية سواء من حيث الموارد المخصصة لذلك، أو فعالية المؤسسات المعنية وإلزام القطاع الخاص بالوفاء بحقوق العمال والعمال في مجال الحماية الاجتماعية، فضلا عن غياب آليات واضحة لمشاركة أصحاب الحقوق، وضعف القدرة على المساءلة والشفافية. وفي السياقات المحلية كذلك، أولت الشبكة اهتماما بالاقتصاد غير المنظم والذي بات يشكل قطاعا أخذ في الاتساع بدون حقوق وضمائم قانونية ومؤسسية للعاملين والعمال فيه. ويتناسب اتساع نطاق هذه الاقتصاد غير المنظم والهامشي في أغلب صورته طرديا مع الخلل في السياسات التنموية وسياسات التوزيع والإفقار المتزايد لشرائح اجتماعية متعددة.

ج. أدوار الفاعلين التنمويين

إلى جانب العلاقات والسياسات ركزت الشبكة على أدوار الفاعلين التنمويين ممثلة في الأطراف الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص في مجال اتخاذ القرارات وصنع السياسات ذات الصلة بالتنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الصدد جاء اهتمام الشبكة بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والمشاركة. ففي غياب هذه المعايير الحاكمة، يشهد الواقع العربي اختلالات عميقة في المسارات التنموية بسبب احتكار عمليات اتخاذ القرار، واقضاء الفاعلين التنمويين من المجتمع المدني بمعناه الواسع عن مواقع صنع القرار وخاصة المنظمات غير الحكومية والنقابات وممثلي الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية. وعليه فقد وضعت الشبكة على رأس أولوياتها تمكين الفاعلين التنمويين والإسهام في خلق بيئة ممكنة للمشاركة والحوار والتأثير في القرارات والسياسات التنموية.



القضايا والموضوعات

٤. التحديات

السياسي والمدني، وبالتالي فإن الشبكة تواجه تحديات على المحورين الأساسيين لعملها وهما القضايا التنموية، والفاعلين في مجال السياسات والتنمية.

وفي ضوء هذه الشروط والتحديات، فإن تصدي الشبكة لقضايا كبرى بهدف تطوير نموذج تنموي بديل من خلال التأثير في السياسات الاقتصادية والاجتماعية ليس بالأمر سهل المنال. وفي حين تدرك الشبكة أن القدرة على التأثير في هذا الواقع تفوق قدراتها وربما تفوق قدرات المجتمع المدني في عمومها، إلا أنها تواصل عملها في هذه المسار الاستراتيجي لفتح المجال أما المجتمع المدني للعب دور فعال في مجال السياسات الاقتصادية والاجتماعية بقدر ما تسمح الشروط وموازين القوى.

وتبقى الإشارة إلى التحديات المتعلقة بالجانب التنظيمي للشبكة وعضويتها، فقد تواصلت الشبكة اعتماداً على الهيكل التقليدي للعضوية وبناء الشبكات وسعت بكل السبل إلى تحقيق أكبر قدر من المشاركة والتفاعل، كما كشفت التجربة العملية أن دوائر تواصل الشبكة تتجاوز عضويتها من خلال التفاعل والشراكات مع أفراد وكيانات أخرى. واستطاعت الشبكة أن تكون نموذجاً للقدرة على الاستمرار والاحتفاظ بطابعها الإقليمي في وقت لم تستطع معظم الشبكات في المنطقة البقاء والاستمرار. وقد يعود ذلك إلى الدور الفعال لسكرتارية الشبكة وعدد من المنظمات الأعضاء، إلا أنه قد يكون من المفيد إعادة تقييم وتطوير البنية التنظيمية بما يتوافق مع مستجدات الواقع واختلاف الأدوار ومتطلبات الفعالية والقدرة على التأثير.

وبالتالي فثمة تحديان كبيران تسعى هذه الشبكة إلى معالجتهما من خلال هذه الاستراتيجية الجديدة. فمن ناحية أولى هناك التحدي المرتبط بصياغة الأهداف الاستراتيجية بقدر أكبر من الواقعية والوعي بالشروط والمحيط بحيث يمكن قياس التأثيرات وفق نظام دقيق للمتابعة والتقييم. ومن ناحية أخرى، فسوف تسعى الشبكة إلى تطوير الهيكل التنظيمي حتى يتوافق بشكل أكبر مع متغيرات الواقع والاستفادة من الدوائر التي نجحت الشبكة في التواصل معها خلال السنوات الماضية.

وفي هذا السياق، حرصت الشبكة في إطار إعداد هذه الاستراتيجية على إجراء تحليل رباعي SWOT Analysis بصورة تشاركية مع أعضاء مكتب التنسيق للتعرف على الوضع الحالي للشبكة من منظور عوامل القوة/الضعف، والفرص/التحديات. ويتضمن الجدول التالي نتائج التحليل.

في ظل هذا الواقع المعقّد ومع دخول المنطقة في حالة من عدم الاستقرار بسبب الحروب والنزاع وتقليص مساحات الفعل السياسي والاجتماعي في معظم البلدان، فإن عمل الشبكة يواجه بعدد من التحديات والمعوقات الذاتية والموضوعية. ويمكن إجمال أهمها فيما يلي:

أ. على المستويات الوطنية:

يعتمد وجود الشبكة وتنفيذ أهدافها على مشاركات ومبادرات المنظمات الأعضاء، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالعمل على المستويات الوطنية والمحلية، ولكن مع اتساع نطاق التقييد السياسي والقانوني على المنظمات المدنية في العديد من بلدان المنطقة، تراجعت فرص العمل على المستويات المحلية، فضلاً عن التأثير السلبي على فرص التنسيق والتفاعل إقليمياً ودولياً. ويرتبط بذلك تراجع مستويات الدعم المقدم لمنظمات المجتمع المدني الحقوقية والتنموية إما بسبب القيود المفروضة على حق المنظمات في تلقي الدعم وتنمية مواردها، أو بسبب أن جانب كبير من الدعم تم توجيهه نحو المجالات الإنسانية نتيجة الحروب والنزاعات التي تجتاح المنطقة. وتشكّل هذه الوضعية أحد أهم المعوقات والتحديات التي تواجهها الشبكة والمنظمات الأعضاء في مرحلة ما بعد الربيع العربي.

ب. على المستوى الإقليمي:

تتسم المرحلة الحالية بأوضاع غير مسبقة على المستوى الإقليمي، فثمة بلدان غارقة في الحروب والنزاعات، وأخرى رهينة تحالفات خارجية وتستنفد طاقتها ومواردها لخدمة عمليات توجيه وإدارة الصراع من الخارج، ودولا أخرى تقصي نفسها عن الأوضاع الإقليمية. وثمة تراجع ملحوظ في دور الكيانات الإقليمية والمناطقية وأهمها دور جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي. ومن ثم فإن الرهانات المحدودة على الاستفادة من الكيانات والآليات الإقليمية باتت تتراجع.

ت. على المستوى الدولي:

على الرغم من تبني المجتمع الدولي لأهداف ومسارات تنموية تشارك الشبكة في معظمها، إلا أن الواقع السياسي يسير في اتجاهات معاكسة سواء من خلال السياسات الاقتصادية والمالية، أو من خلال شبكات التفاعل العسكرية والأمنية. وقد ظهرت هذا التحديات جلية مع الألفية الجديدة وتراجع الزخم التنموي الذي شهده عقد التسعينيات من القرن الماضي، فالعلاقات والمصالح الدولية باتت وبشكل متزايد تسير في اتجاهات لا تدعم التزامات المجتمع الدولي في مجال التنمية وحقوق الإنسان، وأصبحت القضايا الأمنية والحرب على الإرهاب هي الأولوية الحاكمة لمنظومة العلاقات الدولية. وهذا الأوضاع لم تؤثر بالسلب فقط على الأولويات التنموية، بل ارتبط بذلك هيمنة مناخ مقيد للأطراف الفاعلة في المجالين

عوامل الضعف

الرؤيا والأثر:

- ضعف القدرة على الاستجابة للتطورات المتسارعة في المنطقة.
- عدم وجود نظام متكامل للتقييم والمتابعة وقياس الأثر.

النظم الداخلية:

- وجود فجوات في النظام الداخلي تؤثر على بنية العضوية وعمليات اتخاذ القرار داخل الشبكة.

التواصل الداخلي والخارجي:

- ضعف آليات التواصل المباشر بين أعضاء الشبكة.
- غياب آلية واضحة لدمج فئات جديدة وتفعيل دورها داخل الشبكة.
- بعض الصعوبات التي تحول أحيانا دون تحقيق تواصل فعال بين السكرتارية والأعضاء.
- عدم تناسب الجهود التي تبذلها الشبكة مع معدل الظهور Visibility في الدوائر ذات الصلة والإعلام.

القدرات والخبرات:

- عدم وجود آلية مؤسسية لنقل خبرات المنظمات الأعضاء بالشبكة والاستفادة منها، والربط بين استراتيجيات وخطط عمل من ناحية والاستراتيجيات من ناحية أخرى

عوامل القوة

الرؤيا والأثر:

- خصوصية مجال عمل الشبكة والذي يشكل قيمة مضافة للمجتمع المدني في المنطقة العربية.
- الارتكاز على رؤية واضحة تعي متطلبات النهج الحقوقي ومراعاة النوع الاجتماعي ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة.
- العمل التشاركي والتخطيط والتفكير النقدي.

النظم الداخلية:

- الثقة والديمقراطية الداخلية والقدرة على إدارة التنوع والاختلاف داخل الشبكة.

التواصل الداخلي والخارجي:

- الانتشار الجغرافي للشبكة والقدرة على التواصل مع المؤسسات والهيئات الدولية والإقليمية والجهات الداعمة.
- القدرة على التطوير والانفتاح من خلال تطوير القدرات والتواصل مع دوائر وتجارب فردية ومؤسسية أخرى.

القدرات والخبرات:

- تنوع القدرات والخبرات سواء على مستوى أعضاء الشبكة أو السكرتارية والخبراء المتعاملين مع الشبكة.

التحديات

على المستوى السياسي:

- تدهور الوضع السياسي والأمني في المنطقة وتنامي اقتصاديات الحرب والمليشيات (غير النظامية).
- صعود اليمين السياسي والاقتصادي دوليا ومحليا، وانتشار الحركات الشعبوية والدينية، و تراجع الخطاب الحقوقي، والتقليص المنهجي لآليات حقوق الإنسان.
- التحولات السلبية في البنى القانونية والتي تتعارض مع مقتضيات حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية.

على مستوى أدوار الفاعلين التنمويين:

- التحولات في أولويات الجهات المانحة، وسيطرة النموذج التنموي الجديد القائم على خصخصة جهود التنمية.
- القيود المفروضة على المجتمع المدني والقوى السياسية في معظم البلدان العربية.

الفرص

على المستوى السياسي:

- مساحات جديدة لعمل الشبكة نتيجة ظهور قضايا هامة بفعل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ووجود منابر دولية معنية بهذه القضايا ومجال عمل الشبكة بشكل عام. ومن ذلك قضايا إعادة الإعمار، والتطورات المتعلقة بالبيئة والتغير المناخي.
- الحاجة لدور أكبر للشبكة في دعم وتعزيز حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي.

على مستوى أدوار الفاعلين التنمويين:

- تواصل الحراك الشعبي في عدد من البلدان، مع وجود حراك شبابي داخل مختلف بلدان المنطقة.
- إمكانية تواصل فعال مع شركاء في بلدان العالم الثالث سواء في مجالات عمل الشبكة القائمة بالفعل أو في قضايا مستجدة مثل الهجرة واللجوء.

القسم الثاني: استراتيجية ٢٠٢٠-٢٠٢٣

أولاً: المبادئ التوجيهية

موارد في مجال السياسات الاقتصادية والاجتماعية، مما يتيح وصول المعرفة لقطاعات واسعة داخل المنطقة العربية في المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، والإعلام، وكذلك الهيئات الحكومية المعنية.

٤. الحوكمة Good Governance

تواصل الشبكة وفق هذه الاستراتيجية جهودها من أجل تعزيز مبادئ المساءلة والشفافية داخل الشبكة من خلال الأعضاء والشركاء من خلال تداول أفضل للمعلومات وتعزيز المشاركة في عمليات صنع القرار التخطيط والمراجعة. ويأتي على رأس أولوياتها وضع نظام منهجي للمتابعة والتقييم يسمح بتتبع سير العمل ومسارته، كما يسمح بإطلاع الأعضاء والشركاء بشكل منهجي على تقدم عمل الشبكة من خلال مؤشرات واضحة وقابلة للقياس.

٥. الدمج Integration

تلتزم استراتيجيتها الجديدة بسياسة الدمج وعدم التمييز على مستوى النوع الاجتماعي والأقليات والأشخاص ذوي الإعاقة. وينطبق هذا على المشاركة في أنشطة الشبكة، والقضايا التي تتبناها. وسوف تتخذ الشبكة ما يلزم من التدابير الإيجابية لضمان تمثيل جيد لكل الفئات وقضاياها النوعية. وبالمثل فإن الشبكة سوف تعمل على مقاربة البعدين البيئي

تنطلق هذه الاستراتيجية من مجموعة من المبادئ التوجيهية التي تستجيب لمخرجات النقاش والتحليل والتقييم الجماعي، وتستهدف إضفاء مزيد من الفعالية والاستدامة على مستوى الهيكل التنظيمي والبرامج والأنشطة. وهذه المبادئ هي:

١- الفعالية المؤسساتية Institutional Effectiveness

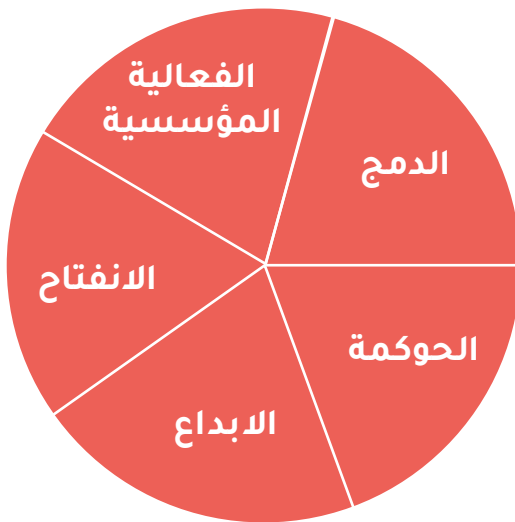
تدخل الشبكة مرحلة ينبغي معها تطوير وإذا تطلب الأمر إعادة هيكلة أدوارها بشكل يزيد من فعاليتها واستمرارها، وينطبق هذا بشكل أساسي على الدور المتعلق ببناء القدرات وإنتاج المعرفة. فسوف تولي الشبكة اهتماماً أكبر بالاستثمار في البشر، ودعم القدرات البشرية لمنظمات المجتمع المدني والأطراف المعنية بالسياسات الاقتصادية. ومن ثم فسوف تعمل الشبكة على تطوير الأنشطة في مجال بناء القدرات والذي سيتضمن وفق هذه الخطة أنشطة متنوعة إقليمية ووطنية، وهو ما يعني تكوين فريق متخصص معني بإدارة أنشطة بناء القدرات والإشراف عليها لضمان جودتها وترابطها مع مهام الشبكة في مجال المناصرة وإعداد أجيال جديدة قادرة على مواصلة العمل في القضايا التي تتبناها الشبكة والاستفادة من خبرات الشبكة في مجال التدريب والزيارات الدراسية والمدرس الصيفية. وبالمثل، فإن العمل بفعالية في مجال إنتاج المعرفة يتطلب مأسسة جهود وموارد الشبكة في هذا الإطار من خلال فرق عمل متخصصة تضم الأعضاء والخبراء والمتخصصين. ويتطلب هذا تطوير الهيكل الوظيفي لسكرتارية الشبكة، مما يضمن تنسيق ومتابعة أفضل على مستوى البرامج وفرق العمل.

٢. الانفتاح Openness

يرتبط بهذا الاتجاه نحو هيكلة أدوار الشبكة، الانفتاح على فاعلين من غير الأعضاء واستثمار ما تم تحقيقه على مدار السنوات الماضية حيث نجحت الشبكة في التواصل مع خبراء ومؤسسات معنية بقضايا الشبكة. وهو ما يعني وضع تصور لعلاقة الأطراف من غير الأعضاء ضمن بنية الشبكة بما يضمن الاستمرارية والالتزام، ويمكن أن يكون ذلك من خلال تشكيل هيكل جديد من اللجان أو الفرق العلمية المتخصصة. هذا بالإضافة إلى إيلاء مزيداً من الاهتمام للتواصل والتنسيق مع الكيانات المماثلة في بلدان الجنوب.

٣. الإبداع Innovation

تسعى الشبكة إلى تحقيق قدر أكبر من الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في مجال التواصل ونشر المعرفة وبناء القدرات. وتضع الشبكة ضمن أولوياتها في هذه الاستراتيجية تطوير مكتبة رقمية لتكون مركز



المبادئ التوجيهية

ثانياً: الأهداف الاستراتيجية

في ضوء ما سبق فإن استراتيجية الشبكة للسنوات الأربع القادمة تتطلب صياغة دقيقة لما يمكن تحقيقه وإنجازه على مستوى القضايا ومنهجيات العمل والبناء المؤسسي. وقد تكون هذه الاستراتيجية الجديدة بمثابة نقطة تحول في مسار عمل الشبكة، ويمكن وصفها بأن استراتيجية من أجل الفعالية وإعادة المؤسسة والاستمرارية، بمعنى نحو أهداف أكثر واقعية وقابلة للقياس؛ إمتلاك بنية مؤسسة تضاعف من قوة الشبكة وتساعد على إدماج الفاعلين الأساسيين، تنمية الموارد البشرية والمادية من أجل الاستمرار.

الهدف الاستراتيجي رقم ١.

بناء كتلة حرجة من الجهات الفاعلة والشركاء في التنمية في المنطقة العربية لتصبح فعّالة في سياسات التنمية على المستويات الوطنية (بما في ذلك تلك المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمطالب النقابية والمهنية ومشاركة منظمات المجتمع المدني في التأثير على السياسات الاجتماعية والاقتصادية، وتمكين المرأة، ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة، والدفاع عن حقوق الأقليات)، من خلال التأثير على مقترحات السياسة البديلة وزيادة الوعي.

الأهداف الفرعية:

ما نتوقع	تعزيز قدرات الأعضاء والشركاء من أجل الانخراط في عمليات صنع القرار.
ما نرغب	تعزيز قدرات الأعضاء والشركاء من أجل التأثير في عمليات صنع القرار في بلدانهم، بما في ذلك بلدان ما بعد النزاع والحرب.
ما نرغب	يطوّر الأعضاء والشركاء رؤية تنموية بديلة مشتركة ويسعون من أجل تبنيها في دوائر صنع السياسات.
ما نحب	يشارك الأعضاء والشركاء في حوارات بناءة مع صناعات السياسات حول السياسات التنموية البديلة، بما في ذلك في البلدان في مراحل ما بعد النزاع والحرب.

الهدف الاستراتيجي رقم ٢.

تؤثر المنظمات المجتمعية بنجاح على سياسات التنمية الإقليمية والدولية البديلة من خلال العمل معاً والتعاون للضغط على المؤسسات الدولية والإقليمية.

الأهداف الفرعية:

ما نتوقع	يشارك الأعضاء والشركاء بفعالية في عمليات المدافعة أمام المؤسسات الدولية والإقليمية.
ما نرغب	ينخرط الأعضاء والشركاء في حوارات مع المؤسسات الدولية والإقليمية حول السياسات التنموية البديلة.
ما نرغب	يستخدم الأعضاء والشركاء بفعالية الوسائل وأدوات خطة العمل للتفاعل مع البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والاتحاد الأوروبي، والبنك الأوروبي للاستثمار، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير.
ما نحب	يتبنى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والاتحاد الأوروبي، وبنك الاستثمار، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، مقترحات وتوصيات الشبكة العربية التي تتعلق بسياسات هذه المؤسسات في المنطقة العربية.

الهدف الاستراتيجي رقم ٣.

تنتج الشبكة المعرفة حول اقتراحات بدائل سياسية وتخدم المهام المتعلقة بالمدافعة والتوعية والتواصل مع الأطراف المعنية بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المنطقة العربية.

الأهداف الفرعية:

ما نتوقع	تنتج الشبكة معرفة حول السياسات التنموية البديلة. إتاحة الإنتاج المعرفي للشبكة للأعضاء والشركاء، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية والإعلامية والنقابات في المنطقة العربية.
ما نرغب	يشر أعضاء الشبكة وشركائها، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية والإعلامية والنقابات في المنطقة العربية إلى المعرفة التي تنتجها الشبكة.
ما نحب	يأخذ صناعات السياسات والسلطات بعين الاعتبار اقتراحات السياسات البديلة التي تطورها الشبكة.

الهدف الاستراتيجي رقم ٤.

تعزز الشبكة الجهود المبذولة لتحسين بيئة تمكين المجتمع المدني في البلدان العربية من خلال التواصل وإتاحة قنوات للحوار على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية

الأهداف الفرعية:

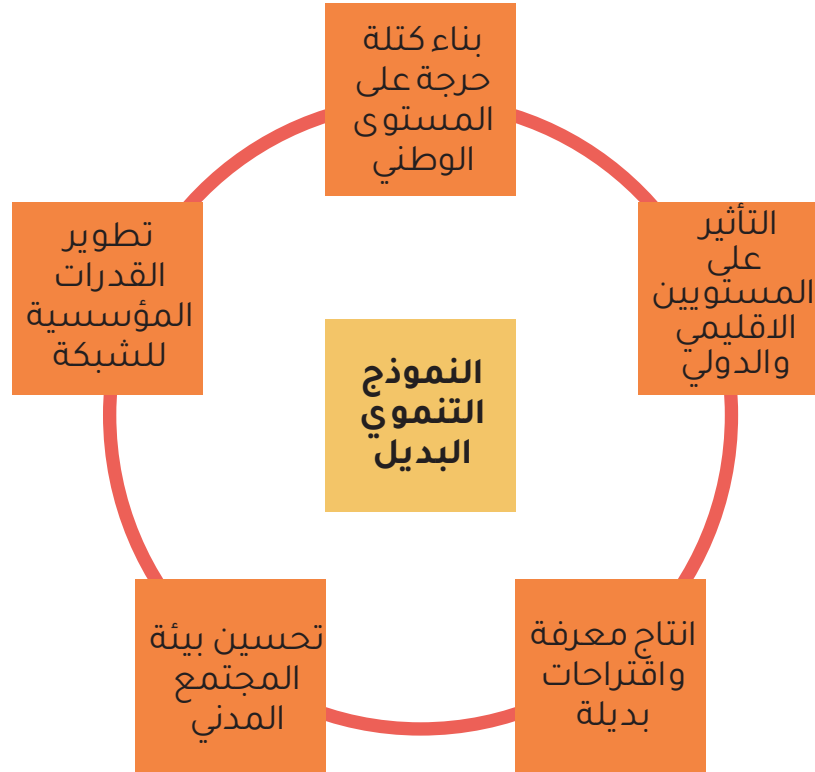
ما نتوقع	تشارك منظمات المجتمع المدني والأطراف المعنية في تطوير فهم أفضل حول أوضاع الفضاء المدني في المنطقة العربية وتطوير آليات لتحسين بيئة المجتمع المدني عبر المشاركة في قنوات التواصل والحوار المتاحة.
ما نرغب	تطور منظمات المجتمع المدني والأطراف المعنية في المنطقة العربية معرفة وتحليل جديد (تقارير، ملخصات، الخ) حول وضع الفضاء المدني في البلدان العربية.
ما نرغب	تعزز منظمات المجتمع المدني جهودها في العمل المشترك الهادف إلى تحسين بيئة المجتمع المدني.
ما نحب	يُعزز التواصل بين منظمات المجتمع المدني على الصعيدين الوطني والإقليمي، وأيضاً الدولي، عبر أعمال مشتركة ومنسقة.

الهدف الاستراتيجي رقم ٥.

تطوير القدرات المؤسسية للشبكة في التنسيق والتواصل والاستدامة

الأهداف الفرعية :

تطوير سياسات وأدوات على المستوى التنظيمي للشبكة من أجل انتاج وتداول المعرفة والمعلومات. يلجأ ويستخدم الأعضاء والشركاء السياسات والأدوات المطورة حديثاً على المستوى التنظيمي للشبكة.	ما نتوقع
يتشارك أعضاء الشبكة وشركائها وموظفيها المعرفة والمعلومات والخبرات بصورة منهجية.	ما نرغب
يُعزز التواصل بين منظمات المجتمع المدني على الصعيدين الوطني والإقليمي، وأيضاً الدولي، عبر أعمال مشتركة ومنسقة.	ما نحب



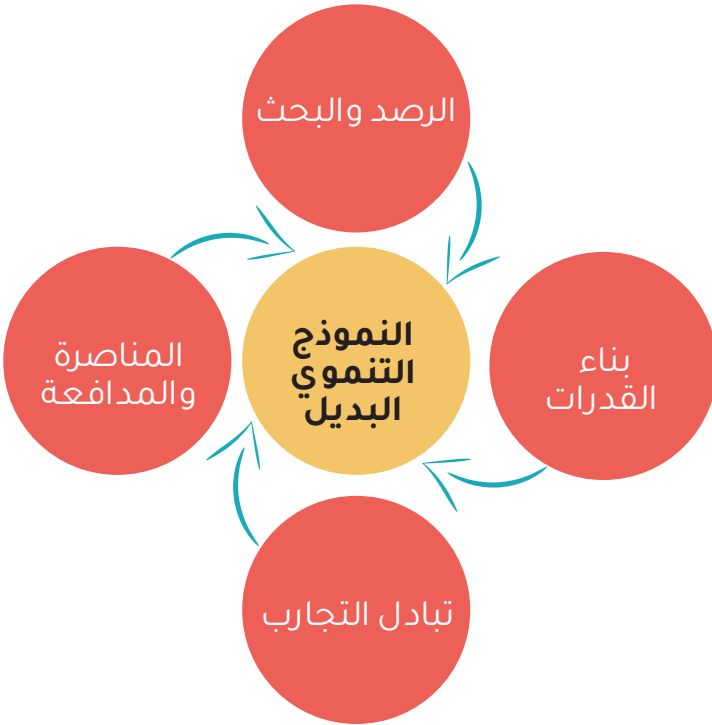
الأهداف الاستراتيجية

ثالثاً: منهجيات وآليات العمل

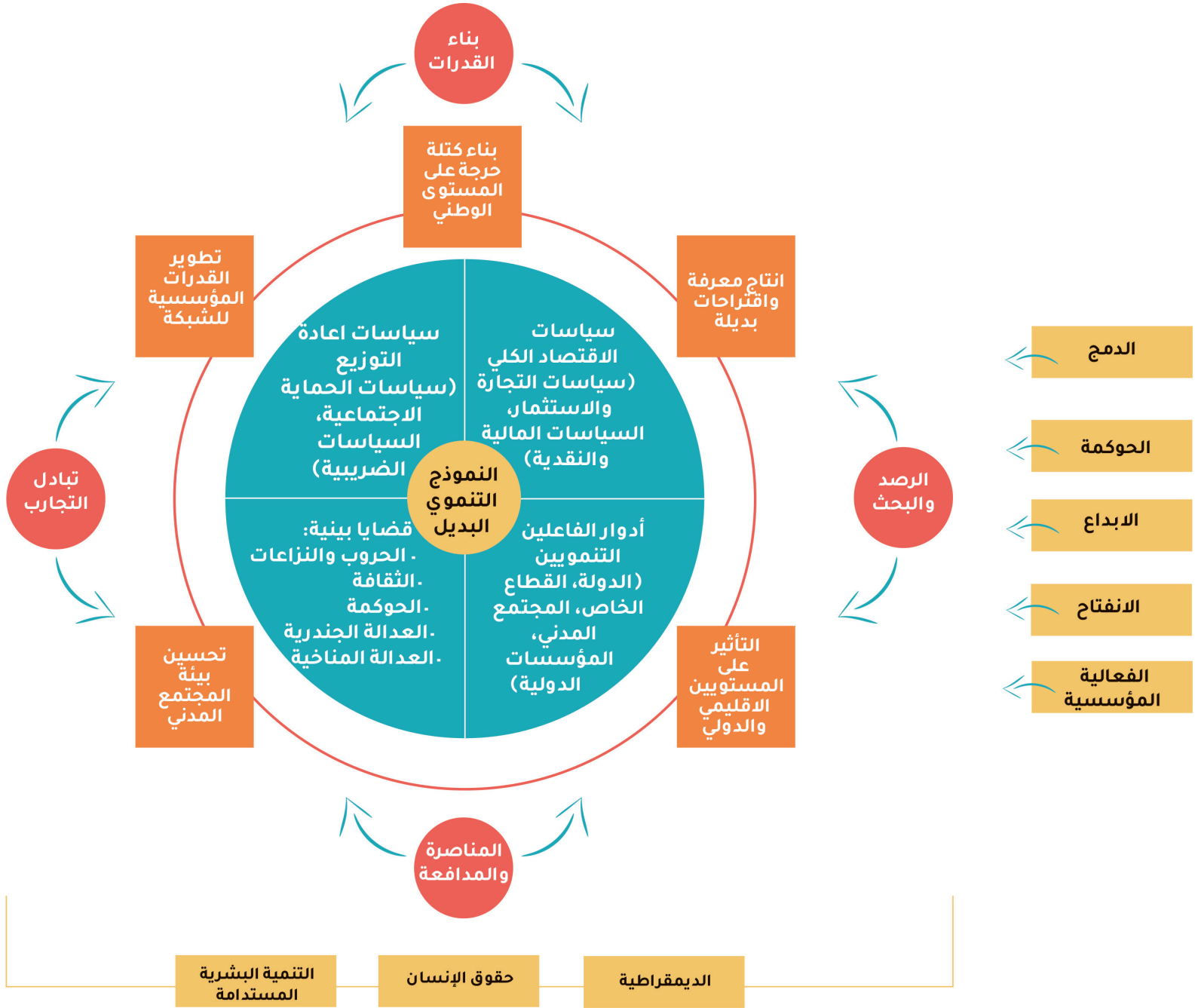
استطاعت الشبكة على مدار سنوات طويلة من العمل تطوير منهجيات وآليات عملها في مجالات المناصرة والرصد وإنتاج المعرفة وبناء القدرات. وقد تشكّلت خبرة الشبكة في إطار تفاعلي بين الأعضاء والشركاء على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وما يضيفي قيمة على منهجيات عمل الشبكة أنها تطورت في سياق معالجة قضايا غير تقليدية وواقع يتسم بالتنوع والتعدد والتغير. وقد سعت الشبكة دوماً إلى تطوير منهجيات وآليات عملها من أجل الاستجابة للتنوع والتعددية ومواكبة المتغيرات. وبشكل عام فإن منهجيات عمل الشبكة تركز على ثلاثة مكونات مترابطة وهي: المناصرة، إنتاج المعرفة، تطوير القدرات. وهذه المكونات الثلاثة تركز على آليات عمل متعددة لتنظيم الحملات، الرصد، إجراء البحوث، تطوير مواد تدريبية، التدريب، التشبيك وبناء الشراكات.. إلخ. وفي حين تنطلق الشبكة في استراتيجيتها من الإطار المنهجي ذاته لتنفيذ الأنشطة، إلا أنها وفق المبادئ التوجيهية لهذه الاستراتيجية تستهدف تحقيق قدر أكبر من الفعالية والتجويد وضمان الاستدامة. فعلى مستوى المناصرة تواصل الشبكة استثمار نقاط قوتها في العمل على المستوى الدولي كمنصة للمشاركة وتمثيل المجتمع المدني في المنطقة العربية في المسارات والمنتديات الدولية، ووفق هذه الاستراتيجية سيتم إيلاء مزيد من الاهتمام للعمل على المستويات الوطنية من خلال منتديات وطنية وأنشطة بناء القدرات على المستويات المحلية، فضلاً عن مبادرات محلية بهدف التأثير في السياسات ورفع وعي الأطراف الفاعلة محلياً.

وعلى مستوى بناء القدرات فسوف تعتمد هذه الاستراتيجية منهجية تستهدف إعادة تنظيم أنشطة بناء القدرات بحيث يتم هيكلة أنشطة بناء القدرات على المستوى الإقليمي لتقديم نموذج منهجي ومستدام في مجال السياسات التنموية، وهو ما يشكل قيمة مضافة لمجال بناء القدرات في المنطقة العربية. ومن ناحية أخرى فإن الاستراتيجية الجديدة تستهدف فاعلية أكبر من خلال الأعضاء والشركاء في مبادرات تطوير القدرات محلياً، وهي عملية منهجية تتسم بمركزية التخطيط والمتابعة ولا مركزية التنفيذ.

وعلى مستوى إنتاج المعرفة، فإن الاستراتيجية الجديدة تستهدف تقوية دورها الملموس في إنتاج المعرفة من خلال الرصد وإجراء البحوث، وتشكيل فرق بحث متخصصة، وبالإضافة إلى ربط إنتاج المعرفة بأنشطة المناصرة، فإن الشبكة تستهدف الوصول بالمعارف ذات الصلة إلى قطاعات أوسع من الأطراف المعنية، ولذا تتضمن الاستراتيجية هدفاً يتعلق بتأسيس مكتبة رقمية بهدف إتاحة المنتجات المعرفية في مجال السياسات التنموية. وسوف تعمل الشبكة وفق الاستراتيجية الجديدة على مقارنة الأبعاد الثقافية والبيئية للتنمية.




منهجيات وآليات العمل



نظرية التغيير




www.annd.org - 2030monitor.annd.org - civicspace.annd.org

 Arab NGO Network for Development

 Arab-NGO-Network-for-Development

 @ArabNGONetwork

 anndmedia